



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# أساليب التلاعب ووسائل تزوير تهدد الانتخابات المبكرة

قسم الأبحاث



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## أساليب التلاعب ووسائل تزوير تهدد الانتخابات المبكرة

### قسم الأبحاث

#### مقدمة

تعد الانتخابات التشريعية المقبلة المقرر أن تجري في العاشر من تشرين الأول 2021، أكثر التجارب الانتخابية غموضاً منذ أول انتخابات جرت مطلع عام 2005، لأسباب عدة تتعلق بقانونها الجديد الذي لم يسبق أن طبق في العراق، وظروف تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والبيئة السياسية المحيطة بالعملية الانتخابية، وأعين الدول والجهات الخارجية التي اعتادت على التدخل في الانتخابات العراقية، ودفع مخرجاتها باتجاهات محددة.

ويزيد هذا الغموض المخاوف من احتمال حدوث عمليات تلاعب وتزوير في نتائج الانتخابات المبكرة التي يعدها البعض بمثابة الانتقال الأهم في التجربة الانتخابية كونها وليدة مخاض عسير رافقه تظاهرات وصدامات بين أطراف محسوبة على الدولة ومحتجين، وتغييرات سياسية جذرية ربما أبرزها رحيل حكومة مثيرة للجدل، ومجئ أخرى أكثر جدلاً في ظل التحديات التي تواجهها ومن بينها مدى قدرتها على إنجاز انتخابات نزيهة مرضية للعراقيين للداخل، ومقبول باجرائها من قبل المجتمع الدولي الذي يصبر على مراقبتها.

وبينما تتجه الانظار نحو الانتخابات وموعدها ونسبة المشاركة فيها، بدأت المخاوف همسا ثم علنا بشأن احتمال حدوث عمليات تلاعب وتزوير قد تذهب بنتائج الانتخابات بعيداً عن التوجهات الناخبين التي سيعبرون عنها من خلال الادلاء بإصواتهم في صناديق الاقتراع.

#### أولاً: اجراءات الحد من التلاعب والتزوير

بذلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جهوداً كبيرة بهدف الحد من عمليات التلاعب والتزوير في الانتخابات المقبلة لما تحظى به هذه الانتخابات من أهمية شعبية وسياسية، وخارجية أيضاً، خصوصاً بعد قرار الأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين للاطلاع على سير العملية الانتخابية.

ومن أهم اجراءات الحد من التلاعب بنتائج الانتخابات بنظر المفوضية هو اعتماد البطاقة البايوماترية التي تحد من التزوير بشكل كبير لأن وجود بصمات للناخب في معلومات البطاقة تحتم حضور الناخب الحقيقي في يوم الانتخابات.

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة للبطاقة البايوماترية، الا أن هذا الاجراء يبقى ناقصا بعد سماح مفوضية الانتخابات للاشخاص الذين لا يمتلكون هذا النوع من البطاقات بالتصويت في الانتخابات، ما قد يفتح باب التلاعب على مصراعيه في حال عودة ظاهرة بيع بطاقات الناخبين التي لاقت رواجاً في انتخابات 2018 وما قبلها، وخصوصا بين فئة الناخبين.

كما شكلت الحكومة لجنة سمتها «اللجنة الأمنية العليا للانتخابات» للحفاظ على الأمن خلال العملية الانتخابية، وبضمن ذلك تحصين الناخبين من الضغوط التي يمكن أن تمارس عليهم، أو الاغراءات التي يمكن أن تقدم لهم في يوم التصويت، ومنحهم القدرة على التصويت بحرية.

وجرى التنسيق ايضا مع الامم المتحدة وجهات دولية اخرى من اجل ضمان المراقبة الدولية على الانتخابات، بالفعل وافقت الأمم المتحدة على المراقبة، وتعتقد السلطات والمفوضية أن من شأن ذلك أن يحد من عمليات التلاعب والتزوير.

### ثانياً: أساليب التلاعب

لا يمكن لأي انتخابات في العالم أن تخلو من محاولات التلاعب، حتى في أكثر الدول ديمقراطية، وأن كان بنسب متفاوتة بين دولة واخرى، ودليل ذلك ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 حين وجهت اتهامات لدونالد ترامب بالفوز من خلال تلاعب تم بمساعدة خارجية، وتكرار ذلك في انتخابات 2020 عندما رفض ترامب نتائج الانتخابات متهما فريق الرئيس الفائز جو بايدن بالتلاعب.

هذا ما حدث في ديمقراطية راسخة مثل أميركا، لذا فأن احتمال حدوث التلاعب يزيد في الديمقراطيات الناشئة مثل العراق الذي لم تخلو أي انتخابات جرت فيه من الاتهام بالتلاعب، ومع قرب موعد الانتخابات المبكرة، فأن للقوى السياسية وخصوصا المتمرسه على العمل السياسي والانتخابي أساليب مختلفة للتلاعب بعضها حدث، والبعض الاخر قد يحدث، منها:

## 1-التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية

بعد أن وجدت احزاب السلطة نفسها أمام قانون انتخابات جديد يمكن ان يقلل من حظوظها في الانتخابات المقبلة بسبب تعدد الدوائر الانتخابية الذي يمنح الاحزاب الصغيرة والمستقلين فرصة أكبر للفوز، لجأت إلى التلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة انتقائية بعيدا عن الواقع الجغرافي الذي يعد احد شروط تقسيم الدوائر الانتخابية في العالم، وبدلا من أن تقسم المحافظات إلى دوائر انتخابية انطلاقا من جغرافية المناطق داخلها، ضغطت الكتل السياسية في مجلس النواب باتجاه ترسيم دوائر انتخابية تضم مناطق غير متجاورة من أجل تحقيق مصالح حزبية ضيقة، ففي بغداد مثلا الحق حي العدل بدائرة انتخابية تضم ابو غريب ومناطق اخرى بعيدة عن مركز العاصمة، ولم تلحق بالدائرة الانتخابية التي تضم المنصور والجامعة وحياء اخرى، على الرغم من أن المسافة التي تفصل بين حيي الربيع المنصور لا تتجاوز 25 مترا هي عرض شارع الربيع، وتكرر ذلك في محافظات اخرى مثل الانبار التي دجت فيها مدينة الرطبة قرب الحدود الاردنية مع عامرية الفلوجة الواقعة شرقي المحافظة بالقرب من حدود العاصمة بغداد، ويمكن تفسير لجوء بعض القوى إلى التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية بامرین:

أ- جمع جمهور بعض الزعامات السياسية والمرشحين المشتتين في ارجاء المحافظة ضمن دائرة انتخابية واحدة.

ب- تشتيت الجماهير التي يتوقع أن تصوت للخصوم في أكثر من دائرة انتخابية لضمان عدم فوزهم في الانتخابات، ومثال على ذلك: لو وجد حزب متنفذ أن المناطق ( أ، ب، ج ) المتجاورة ستصوت لمرشح منافس في حال بقيت ضمن دائرة انتخابية واحدة، لذا يتم اللجوء إلى الحاق المنطقة ( أ ) بدائرة انتخابية، ودمج ( ب ) مع دائرة اخرى، وضم ( ج ) إلى دائرة ثالثة، وبذلك لن يفوز المرشح المنافس لان جماهيره تشتتت، في ذات الوقت يمكن للحزب المتنفذ اختراق اقناع الناخبين في ( أ، ب، ج ) بالتصويت له من خلال اقناعهم بأن اصواتهم لن تكون ذا قيمة اذا ذهبت إلى مرشحهم السابق.

## 2- حجم الدعاية الانتخابية

يلاحظ المتابع للدعاية الانتخابية التي انطلقت قبل الانتخابات بثلاث أشهر وجود فرق كبير في حجم الدعاية بين مرشحين يمتلكون جيوشا من المناصرين وأموال وفضائيات وماكانات

انتخابية عملاقة، وبين مرشحين آخرين دخلوا منفردين، أو عن طريق احزاب ناشئة، وهنا يمكن للدعاية الانتخابية الكبيرة التحكم بإرادة فئة غير قليلة من الناخبين وتوجيههم بالمسار الذي يريدون، حتى وأن كان ذلك من خلال وعود وهمية ومغريات مختلفة، ومن هنا يتضح أن الحزب الذي يمتلك السلطة والاموال والامكانيات سيكون قادرا على التلاعب بأرادة الناخبين وتوجيهها لصالحه حتى وأن كان ذلك بخلاف قناعاتهم.

### 3- ضعف اجراءات ردع الجرائم الانتخابية

تعد الجرائم الانتخابية جرائم مؤقتة ترتكب قبل وخلال العملية الانتخابية بدءاً من الدعاية الانتخابية وحتى اعلان النتائج، وقد وضعت كثير من الدول عقوبات رادعة لمرتكبي هذه الجرائم التي تمثل مساسا بالسيادة الشعبية، الا أن العراق يخلو حتى اليوم من مثل هذه العقوبات التي يمكن أن تطبق على ارض الواقع، ما قد يزيد الجرأة على التلاعب، لأن المتلاعبين سيكونوا بمأمن من العقاب. وللتوضيح أكثر، فأن العراق لم يشهد العراق حتى اليوم وقد بقيت أسابيع على الانتخابات أي تشريع يتضمن حكم معين أو غرامة محددة يمكن أن تطبق على من يثبت تصويته بدلا عن الاخرين.

### 4- اختراق فرق مراقبة الانتخابات

في كل انتخابات يوجد نوعان من المراقبين، الاول تابع للكيانات الساسية، والآخر يفترض أن يكون محايدا، ويكمن الخطر في وصول بعض الاحزاب إلى المراقبين المحايدين وكسبهم، ليخرج هؤلاء بعد الانتخابات ويدلوا براء بشأن النتائج محايدة في ظاهرها، الا أنها منحازة في حقيقتها، لذا لا بد من تشخيص هذه الفرق وعناصرها منذ الآن لإزالة صفة الحيادية عنها.

### 5- العنف والتهديد

في ظل التحذيرات المتكررة من احتمال تأثير السلاح على الانتخابات، توجد مخاوف من احتمال تعرض ناخبين إلى وسائل ضغط وتهديد يمكن أن تدفعهم للتصويت لمرشحين محددين.

### 6- الاحتجاجات «المسيسة»

من المتوقع أن تحاول بعض الاطراف السياسية التي تعتقد أنها لن تحصل على مكاسب في

الانتخابات بإثارة فئة من الشارع وتحريك انصارها تحت مسمى «الاحتجاجات» التي قد تزيد صور الدعاية الانتخابية، أو تمنع الناخبين من الوصول إلى مراكز الاقتراع

## 7- حرق أو سرقة صناديق الاقتراع

شهدت الانتخابات التشريعية الماضية التي جرت عام 2018 عمليات حرق طالت صناديق الاقتراع في مخازن مفوضية الانتخابات بجانب الرصافة، واثرت شبكات حينها بشأن وقوف بعض الاطراف المستفيدة وراء ذلك، وتوجد مخاوف اليوم من احتمال تكرار ذلك وتعرض صناديق الاقتراع للحرق أو السرقة أو الخطف في يوم الانتخابات في ظل وجود جهات معترضة على اجرائها، واخرى تعمل من اجل التلاعب بنتائجها.

### ثالثا: وسائل التزوير

لا تقتصر المخاوف التي تسبق الانتخابات المبكرة على الخشبة من التلاعب، إذ توجد ايضا مخاوف أخرى من احتمال حدوث عمليات تزوير مباشرة عن طريق استخدام عدة طرق من بينها:

## 1- إخفاء وشراء البطاقات غير البايومترية

من المعروف أن التزوير يكون اسهل باستخدام البطاقات الالكترونية غير البايومترية، بسبب عدم وجود بصمة، وعدم اشتراط حضور الناخب في يوم الانتخاب، أي يمكن استخدام هذه البطاقات في عملية التزوير، وهي بحسب سياسيين تزيد عن 4 ملايين بطاقة، وهو عدد قالت المفوضية انه مبالغ به الا أن لم تنف وجود بطاقات الكترونية. المقلق في هذه القضية هو حصول بعض الاحزاب على عدد كبير من بطاقات الناخبين منذ الانتخابات السابقة، واحتمال قدرتها على شراء بطاقات جديدة، يمكن استخدامها في تغيير النتائج.

## 2- الإدارة غير المحايدة

أن وجود إدارة غير محايدة لمراكز الاقتراع يمثل الخطر الأكبر الذي يمكن أن يواجه نزاهة الانتخابات المقبلة، وهذه القضية ينبغي الالتفات إليها مبكرا من أجل معالجتها سريعا، لأن انحياز إدارة المراكز لطرف دون آخر يعني أن النتائج لن تمثل رغبات الناخبين بشكل سليم. كما توجد خشية من احتمال حدوث تغيير في نتائج الانتخابات في حال حدوث اتفاق بين حزبيين وموظفين يمكن أن يخرقوا تحصينات المفوضية.

### 3- التصويت العائلي

فرضت طبيعة المجتمع العراقي الذكورية ظاهرة «التصويت العائلي» منذ اول انتخابات جرت عام 2005، والتي ينطلق رب الأسرة منها للتصويت بدلا عن أفراد أسرته، ولا تزال هذه الظاهرة موجودة حتى اليوم، وبدأ بعض الاشخاص بالتعهد بمنح اصوات أسرهم واقاربهم لمرشحين محددين، وهذا الامر يمكن أن يستمر حتى يوم الاقتراع حين يقوم هؤلاء بالذهاب إلى مراكز الاقتراع للتأكد من تصويت عائله واقاربه لمرشحين بعينهم.

### 4- تصويت الناظرين

سبق أن استخدم مرشحو المحافظات الشمالية والغربية ورقة الناظرين لزيادة عدد المقاعد في مجلس النواب، واليوم تشهد الساحة «السنية» صراعا محتدما على اصوات 150 الف ناظر، ويمثل الترشق الاخير بين رئيسي تحالف تقدم محمد الحلبوسي، وعزم خميس الخنجر، بشأن ناظر جرف النصر دليلا واضحا على حدة هذا الصراع، وتوجد مخاوف من ضغوط يمكن أن تمارسها الجهات المتصارعة للاستيلاء بطريقة غير قانونية على اصوات الناظرين.

### 5- الرشاوى قرب مراكز الاقتراع

اعتادت بعض الاحزاب على اتباع وسائل غير مشروعة للحصول على الاصوات، ومن بينها دفع رشاوى قرب مراكز الاقتراع مقابل تعهد الناظرين بمنح اصواتهم لهذه الاحزاب، ولا يوجد حتى اليوم اجراء واضح يمكن أن يحد من ذلك، لذا فأن هذه القضية يمكن أن تمثل مدخلا لتغيير مسار نتائج الانتخابات.

### 6- آلية العد الفرز

أن الاتهامات السابقة التي وجهت للعد والفرز الالكتروني تضع هذه الالية في قفص الاتهام على أنها يمكن أن تكون إحدى أدوات التزوير في الانتخابات المقبلة، وفقا لمخاوف قوى وسياسيين لا يثقون بالاجهزة الالكترونية للعد والفرز.



## الخاتمة

ختاماً، لا بد من القول أن الانتخابات وثيقة الصلة بالديمقراطية التي تمثل حكم الشعب لنفسه، وبالنتيجة فإن الانتخاب يلعب دوراً حيوياً في إدارة شؤون الدولة عن طريق الأشخاص الذين يوصلهم للسلطة، ولما كان الانتخاب يحظى بكل هذه الأهمية فإنه سيكون بالتأكيد محط اهتمام القوى المتنفذة التي تفعل بعضها كل شيء للبقاء في السلطة حتى وأن كان من خلال التلاعب أو التزوير اللذين يمكن الحد من تأثيرهما بالعراق في الانتخابات المقبلة في حال تحقق الآتي:

1. فرض عقوبات تصل إلى حد الحبس ودفع غرامات مالية كبيرة على الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم جرائم انتخابية، أيا كان نوعها.
2. مساعدة الناخبين في التنقل يوم الاقتراع داخل دوائرهم الانتخابية التي تضم مناطق غير متجاورة، لمنحهم فرصة التصويت الحر.
3. الرقابة المشددة على الدعاية الانتخابية المبالغ بها لبعض المرشحين، ومسائلتهم عن مصادرها، ومنع المسؤولين من استغلال وظائفهم وامكانياتها في الدعاية الانتخابية.
4. التأكد من نزاهة فرق المراقبة الانتخابية وحياديتها، وعد ذلك شرطاً لاستمرار عملها، والاستفادة من الشخصيات التي تمتلك خبرة في هذا المجال حتى وأن كانت من خارج البلاد.
5. ادخال مراكز أبحاث ومنظمات مجتمع مدني موثوق بحياديتها على خط مراقبة الانتخابات لتكون وسائل لنقل مجريات الانتخابات للرأي العام من خلال تقارير يومية تصدرها ابتداءً من يوم التصويت حتى مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج.
6. اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة التي يمكن أن تؤمن وصول الناخبين والادلاء باصواتهم دون تهديدات أو ضغوط أو اغراءات، وكذلك منع أي تجمعات يمكن أن تتحول إلى احتجاجات قد تربك يوم الاقتراع.

7. اسناد مهمة أمن صناديق الاقتراع إلى قوة خاصة تنقلها من المراكز إلى المخازن وتستمر بحراستها حتى المصادقة على نتائج الانتخابات.
8. التأكد من هوية الأشخاص الذين يصوتون من خلال البطاقات الالكترونية بحضور ممثلي الكيانات السياسية للحيلولة دون حدوث تزوير.
9. لاعتماد على الموظفين الكفوءين المشهود لهم بالنزاهة لإدارة المراكز الانتخابية والمفاصل المهمة في مفوضية الانتخابات.